

هل نحن بحاجة إلى الجودة وضمانها في الجامعات الليبية؟

أعداد : د.حسين سالم مرجين

طرابلس - ليبيا

2012

تعتبر الجامعات من أبرز المؤسسات التي تساهم في إحداث التغيير والتطوير داخل المجتمع ، فالجامعة ليست مؤسسة تعليمية فحسب، بل هي في الأساس مؤسسة ثقافية اجتماعية تنمي كل الجوانب الشخصية للطلاب وتساهم في بناء المجتمع في كل المجالات ، ولكن هذه الأهداف والغايات في جل الجامعات الليبية لا تزال مقتصره على تخريج الموارد بشرية لإشغال وظائف غير مرغوبة ، وبأسلوب تقليدي يقوم جلها على المحاضرات النظرية ، وتعتمد على التلقين واجترار المعلومات، دون الاهتمام بالعمل الجماعي والتفكير الإبداعي وتطبيق المعارف، والأكثر من ذلك هو استمرار تعاطي الجامعات مع المشكلات بنفس الأسلوب التقليدي إضافة إلى عدم الاهتمام بمواءمة احتياجات سوق العمل، وهي بهذا تهدر المال العام ولا تساهم في إحداث التغيير داخل المجتمع الليبي وتضيع فرص اللحاق بالدول المتطورة.

وكنت قد طرحت في السابق تساؤلات عدة، حول إعادة تعريف جامعاتنا ؟ وماذا نريد ؟ ولماذا ؟ وكيف؟

فهنالك عدد من كلياتنا وبرامجنا شارف على الانتهاء أو القفل حتى أن بعض البرامج لا يتجاوز فيها عدد الأساتذة عدد طلاب ! وهنا يقول المفكر مالك بن نبي أن (العلم الذي لا يترجمه عمل ، يظل ترفاً لا مكان له في وطن ما يزال فقيراً في الوسائل والأطر) (بن نبي ، 2006 ، 39).

لقد تساءلت حول: هل تعطي جامعتنا أهمية رئيسة لتدريب المهارات التي يحتاجها السوق؟ أو أنها لا زالت تؤكد على العلوم الطبيعية الأساسية، أو العلوم الاجتماعية والإنسانية؟. ولم أكن أريد أن أطعن في ضرورة تدريس هذه التخصصات وأنا أحد خريجها ، فهي ضرورية للارتقاء بالوسط الجامعي إلى الإبداع والاختلاف وخدمة المعرفة ولا اعتقد أن أحداً يريد تهيمش العلوم الاجتماعية والإنسانية ، لأن لهذه العلوم دوراً ومكانة في بناء المشروع التنموي الاجتماعي- الثقافي - السياسي الذي نسعى لبنائه خاصة بعد التغيير الحاصل في ليبيا .

لكن ألن يكون من المجدي أن يُمارس قدر من التميز الإيجابي والتفكير الإبداعي لهذه العلوم الاجتماعية والإنسانية بما يراعي حاجات المجتمع والتنمية؟ فمثلاً يمكن أن يحدث نوع من التكامل بين هذه العلوم يخرج لنا برنامج له علاقة بمشكلات الواقع فمثلاً لو حدث تكامل بين برنامج علم الاجتماع والجغرافيا وخدمة الاجتماعية ليخرج لنا برنامجاً جديداً له علاقة باحتياجات المجتمع وسوق العمل، مثلاً برنامج الدراسات البيئية أو التخطيط العمراني ، أو أن يتم تطعيم هذه العلوم ببعض البرامج من علم الحاسوب. ولكن واقع هذه العلوم يقول لنا بأن العديد من مناهجها ومقرراتها هي في الأصل اجترار لمعلومات ومقررات السبعينيات من القرن الماضي. وفي الوقت نفسه لو طرحنا سؤالاً وبشكل مغاير لطلبة العلوم التطبيقية حول: لماذا طلبة قسم هندسة النفط وقسم الجيولوجيا من الأقسام التي من السهل أن يتمكن

خريجها من الحصول على وظائف في المجتمع؟ إن الإجابة عن هذا التساؤل يدعونا إلى البحث أولاً عن علاقة هذين القسمين باحتياجات المجتمع والتنمية، وثانياً إلى نوعية ما يعطى للطلبة في هذين القسمين من مقررات تخاطب تلك الاحتياجات وأخيراً عدد الساعات العملية والمعملية والتي يتمكن من خلالها الطالب من تطبيق الجوانب النظرية التي تعلمها .

إن كيف يمكن للجامعات من درء هذه المشاكل لتصبح مؤسسات لتكوين كوادر تلاءم عصر اقتصاد المعرفة المدعوم بتكنولوجيا المعلومات، وتمتلك مهارات وظيفية وفنية وإنتاجية وإشرافية وإحترافية؟ وبمعنى آخر كيف يمكن الارتقاء بمستوى أداء الجامعات، وان تصبح الجامعة المحلية بمستوى الجامعات العالمية؟ وللجواب عن هذا السؤال يحتاج من الجامعة أولاً إحداث تغيير في أدوات التفكير والسلوك والكلمات، وثانياً تغيير في أدوات التقييم لكي توفر إجابات للأسئلة التالية :

- ما هي جامعتنا؟
- أين هي الآن على خارطة التميز في مجالها؟
- ما الذي يجب أن تكون عليه؟
- كيف يمكن تحقيق ذلك؟
- ما هي الوسائل المستخدمة؟

وحتى نتمكن من الوصول إلى إجابات واضحة لهذه التساؤلات وتعبر عن الواقع لابد من وضع مقارنة بين عالم الأمس وعالم اليوم .

عالم اليوم	عالم الأمس
مجتمع المعرفة	مجتمع صناعي
تقنيات راقية	تقنيات معتمدة على القوة العضلية
الاقتصاد العالمي	الاقتصاد الدولي
اللا مركزية	المركزية
الترابط الشبكي	التراتب الهرمي
خيارات متعددة	أما / أو

ومن خلال هذه المقارنة البسيطة، أصبحت عمليات تطوير التعليم من أهم عناصر التحدي الرئيسي لاجتياز الفجوة العلمية والمعلوماتية بين عالم أمس وعالم اليوم، كما أن عملية التطوير الشامل للتعليم تأخذ في اعتبارها رؤية واضحة لطبيعة التحديات والمتغيرات المحلية والإقليمية والدولية في جميع المجالات.

فالتعليم في الدول المتقدمة عملية تفاعلية معقدة تقوم على المهارات وحل المشكلات والعقل النقدي والمواكبة الدائمة لكل ما هو جديد في شتى المجالات، كما أن التعليم في هذه الأنظمة له الوظائف التالية:

1. خريجون مهنيون يتميزون بالقدرة على التعامل مع متطلبات سوق العمل بثقة وإبداع ومن منظور مستقبلي .
2. علماء متميزون في شتى المجالات والتخصصات .
3. قادة رأي من مفكرين وفلاسفة في الإطار العام، وفي الإطار التخصصي يكونون الطليعة في التغيير الفكري والفلسفي والحضاري للدولة.

إذن من خلال تطوير التعليم نستطيع تحقيق الآتي :

4. القدرة على حل المشكلات .
5. تكوين عقلية مهنية .
6. تفكير نقدي وإبداعي .
7. القدرة على البحث والتطوير .
8. اكتساب وإتقان المهارات الأساسية.
9. مواكبة احتياجات المجتمع .

ولكن كيف يمكن تجاوز هذه الفجوات لجل جامعاتنا للوصول بها إلى ذلك التطوير المنشود، أو كيفية الانتقال من عالم أمس إلى عالم اليوم!

إننا في حاجة ماسة إلى تغيير أدوات التفكير والسلوك والكلمات ومن ثم التغيير في أدوات التقييم لكي نتمكن من الوصول إلى تطوير التعليم وبالتالي الوصول إلى عالم اليوم، بالتالي تعتبر الجودة وضمانها هي الطريق الذي نستطيع من خلالها الولوج إلى عالم اليوم وتحقيق ما نصبو إليه من تطوير، وتعتمد الجودة وضمانها على توفير الأدوات والأساليب المتكاملة التي تساعد الجامعات على تحقيق نتائج مرضية معتمدة على وضع قاعدة عريضة من المعلومات

والمؤشرات التي تمكن جميع واضعي القرار في الجامعات من الوقوف على مؤشرات القصور والقوة داخل تلك المؤسسات.

لقد أدركت كثير من الدول في العقد الأخير، أهمية الأخذ بالجودة وضمانها في جميع مؤسسات التعليم ومن أجل تحقيق هذا الهدف قامت هذه الدول بإنشاء مراكز أو هيئات أو وكالات مستقلة للتقييم والاعتماد الأكاديمي يكون من أبرز مهامها مساعدة الجامعات في تطوير وتحسين الجودة .

مبررات اتباع أسلوب الجودة في التعليم الجامعي:

في الحقيقة هناك عدة مبررات موضوعية لاتباع هذا الأسلوب في جامعاتنا :

- الزيادة المتتالية والمستمرة في إعداد الطلاب الملتحقين بالتعليم العالي .
- الحاجة إلى تحقيق أداء عالٍ في العملية التعليمية .
- امتداد الحاجة للاستمرار في التعليم وتحصيل المعرفة إلى ما بعد التخرج "التعليم مدى الحياة" مما يتطلب تعليم الطلاب كيفية الاعتماد على الذات في تحصيل المعرفة .
- ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وما يترتب عليها من تأثير على العملية التعليمية .
- الاستمرار في تقديم الخدمة التعليمية بأسلوب لا يحقق الطموحات المطلوبة .
- المنافسة الشديدة بين المؤسسات التعليمية .
- ضرورة ترشيد الإنفاق ووضع أولويات له .
- المسؤولية الاجتماعية للجامعات تجاه المجتمع .

ويطرح دونالد ايكونك في تقرير اليونسكو حول جودة التعليم العالي الصادر في عام 2003 رأياً آخر حول الأسباب، فيعزو ذلك إلى:-

- التوسع الكمي الهائل في أعداد مؤسسات التعليم العالي التي أصبحت جامعات.
- زيادة الطلب الاجتماعي وخاصة في الدول النامية مما تطلب الأمر إعادة النظر في التعليم الجامعي برمته من حيث هيكله وإدارته وتنظيمه،
- افتقار مؤسسات التعليم العالي والجامعات للتمويل الذي يرقى بمستوى التعليم الجامعي،
- بروز ظاهرة العولمة التي جسدت تغييراً جوهرياً في تنظيم ومسار الحياة الاقتصادية المعاصرة، وأصبح إنتاج المعارف سلعة ضرورية في مجتمع المعرفة.

والواقع أن موضوع الجودة وضمانها ارتبط منذ البدايات الأولى لمراقبة النوعية بالاستقلالية وتعزيز عوامل الإدارة الذاتية والشفافية والمسؤولية الإدارية والمالية والاجتماعية للجامعات.

ويعتمد ضمان الجودة على أنظمة عديدة تعكس التنوع والبنية اللامركزية للتعليم العالي في الدول الغربية، التي نظم مجموعة من المنظمات التي تستخدم معايير مختلفة وعمليات الاعتماد في اتخاذ القرارات. ومؤسسات الاعتماد هذه هائلة العدد فتصل في الولايات المتحدة وحدها إلى زهاء 100 في القطاعين العام والخاص تعتمد أكثر من 6400 من المؤسسات التعليمية وأكثر من 18000 من البرامج التعليمية والدراسات. والواقع أنه لا توجد معايير متفق عليها للاعتماد وضمان الجودة فلكل برنامج خصوصية من ناحية تحديد المستوى الملائم للمناهج الدراسية والتحصيل الأكاديمي للطلبة ومستوى أعضاء هيئة التدريس والمرافق والمعدات واللوازم والمالية والقدرات الإدارية وخدمات دعم الطلاب والتقويم والدرجات .. الخ من معايير التقييم.

ووفقاً لما تم الاتفاق عليه في مؤتمر اليونسكو للتعليم (باريس أكتوبر 1998) فإن الجودة في التعليم العالي ينبغي أن تشمل جميع وظائف التعليم وأنشطته مثل:- المناهج الدراسية والبرامج التعليمية والبحوث العلمية والطلاب والمباني والمرافق والأدوات وتوفير الخدمات للمجتمع المحلي والتعليم الذاتي الداخلي وتتطلب أيضاً تحديد معايير مقارنة للجودة معترف بها دولياً .

إذن ما هي فوائد أسلوب وتفكير الجودة وضمانها؟

للجودة فوائد كثيرة ومتعددة تظهر نتائجها من خلال عملية التطبيق التي تقوم بها الجامعات أهمها :

- تحسين وتطوير التعليم الجامعي والعملية التربوية برمتها.
- التركيز على تطوير وتنمية معارف العاملين في المؤسسة التعليمية أكثر من تحديد المسؤولية.
- رؤية ورسالة وأهداف عامة للجامعات واضحة ومحددة .
- خطة إستراتيجية للجامعات وخطط سنوية مبينة على أسس علمية.
- هيكلية واضحة ومحددة وشاملة ومتكاملة وعلمية ومستقرة للجامعات .
- وصف وظيفي ومحدد .
- معايير الجودة محددة لجميع مجالات العمل في الجامعات (خدمية ، إنتاجية ، أكاديمية ، إدارية ، مالية.... الخ)
- نشر أخلاقيات التقييم الذاتي والشفافية.

- التحقق من انسجام أهداف البرامج التدريسية مع مهارات الطلبة المكتسبة.
- تطبيق واستخدام المعايير وعدم ترك شيء للأحكام الشخصية.
- دفع الأفراد في المؤسسة التعليمية إلى تحمل المسؤولية وزيادة الإخلاص في العمل.
- ترشيد الإنفاق واستثمار الموارد.
- منح مصداقية للشهادات الممنوحة.

كما وأنا وفي خلال سعيينا لتطبيق الجودة وضمانها يجب أن لا ننسى الأستاذ الجامعي ومشاكله، وأن نحاول تجنب المشاكل التي واجهت وتواجه تطبيق هذه المفاهيم في الدول المتطورة ومنها مقاومة الأكاديميين للشروط التي تبدو بنظرهم غريبة على عملية إنتاج المعرفة فيدعون إلى التركيز على ما ينبغي أن تقوم به الجامعة بدلاً من التركيز على ما يجب أن يفعلوه وحجتهم في ذلك إلى إن الشروط الأكاديمية والعلمية لا تنسجم مع مفردات ضمان الجودة.

من يقود الجودة في الجامعات الليبية ؟

هل الأستاذ الجامعي هو من يقود الجودة ؟ أم القيادات الجامعية ؟ أم مكاتب الجودة ؟ أم الطلبة ؟

أولاً: دور القيادات الجامعية :

في حقيقة الأمر تعتبر قناعة القيادات العليا الجامعية بالجودة وضمانها من أهم العوامل التي تساعد على انتهاج أسلوب وتفكير الجودة داخل الجامعات، فهذه القيادات هي من يجب أن يقود قطار الجودة ، وهذا لا يعنى تحملها كاهل تطبيق الجودة ومن ثم ضمانها في الجامعات ، ولكن إذا اعتبرنا الجودة بذرة فإنها تحتاج إلى بيئة مناسبة أو أرضية خصبة تستطيع من خلالها النمو والاستقرار وهذا الدور مناط بالقيادات الجامعية، وهذا يدفعنا إلى طرح سؤال جد مهم، وهو ما هي معايير اختيار القيادات العليا في جل الجامعات الليبية ؟ أعتقد بأن معايير اختيار القيادات العليا في الجامعات الليبية كان محورها الأول والأساسي معايير لها علاقة بالولاء للنظام السياسي نفسه وهذه المعايير موجودة في جل الجامعات العربية ، بالتالي فإن استمرار تلك القيادات في ممارسة دورها كان مرتبطاً بالدرجة الأولى بمدى انتهاج تلك القيادات واعتقادها بمبادئ النظام بغض النظر على معايير الكفايات ، وسنوات الخبرة، والدرجة العلمية، وهنا يستحضرني موقف في مؤتمر عقد بمدينة بنغازي حول جودة الأداء الجامعي العام 2010م حيث صرح أحد مسؤولي الجامعة آنذاك بأن جامعة بنغازي (قاريونس سابقاً) "لا تحتاج إلى جودة لأن كل ممارساتها جودة وهذا بفضل النظام السياسي"، وجاء الرد من باحث من دولة الجزائر مشارك في ذلك المؤتمر حيث قال " بأننا الحمد لله منشابهون في كل شيء فإمكانات

الجامعات العربية نفسها والأهم من ذلك هو تشابه خطاب وتفكير المسؤولين "إننا في حاجة خلال هذه المرحلة إلى تحديد معايير القيادات الأكاديمية والتي يجب أن تكون ذات طابع أكاديمي وفني متخصص، وأن تكون لها علاقة بالكفايات لا بالولاءات .

ثانياً : دور الأستاذ الجامعي :

يتحمل الأستاذ الجامعي القسط الأكبر من تطبيق الجودة وضمانها داخل الجامعات، كما أن جودة الجامعة تعتمد على نوعية هيئات التدريس بها وكفايات العلمية وعموماً فإن الأستاذ الجامعي يستمد أهميته أساساً من كفايته الأكاديمية وتتصل بهذه الكفاية قدرة الأستاذ البحثية والتدريسية والشخصية فإن مهام الأستاذ الجامعي يجب أن تشمل على:

- مهمة العناية بطلابه والاتصال بهم للتعرف على حياتهم ومشكلاتهم وإسداء النصائح والإرشادات اللازمة لهم.
 - أن يشارك الأستاذ في خدمة مجتمعه عن طريق الندوات واللقاءات العلمية وتقديم الاستشارة للمؤسسات المختصة وإلقاء المحاضرات العامة وتأليف الكتب ونشر المقالات في الصحف والمجلات فالمفروض من كل أستاذ أن يكون مرشداً لطلابه ومركز إشعاع في مجتمعه إلى جانب التدريس والقيام بالبحث العلمي (الجمالي، 1993، 61).
- وبشكل عام يمكن تحديد أهم مواطن الضعف المتصلة ببعض أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الليبية والتي تعرقل تأصيل الجودة وضمانها في الجامعات :

1. ضعف التكوين المهني لبعض أعضاء هيئة التدريس
2. عدم القيام بدورات تدريبية لغرض التنمية المهنية .
3. عدم تقبل وجهات النظر الطلبة في القاعات التدريسية وتقليل أهمية تلك الآراء.
4. الاعتماد على أسلوب الحفظ والتلقين.
5. قيام بعض الأساتذة بتدريس مواد غير متمكنين منها.
6. عدم الالتزام بمواعيد المحاضرات.
7. عدم تطوير المناهج والمقررات الدراسية
8. عدم الالتزام بمعايير التقييم الخاصة بالطلبة.
9. عدم الالتزام بالساعات المكتبية المخصصة لمراجعات الطلبة
10. تدني أخلاقيات بعض الأساتذة في إهانة الطلبة وتحقيرهم خلال العملية التعليمية .

وكل هذا ساهم في عدم تقبل برامج الجودة وضمانها في الجامعات الليبية من قبل أعضاء هيئة التدريس، إضافة إلى عوامل أخرى مرتبطة بدور القيادات الجامعية ومكاتب الجودة ، وانعكست هذه العوامل سلباً على أداء الجامعات

الليبية. ولقد أشار الدكتور عبد الفتاح جلال -إلى أن الأستاذ الجامعي «يجب أن يكون قادراً على معاونة طلابه في أن يثبوا وثبات واسعة تجاه التعلم بمبادرة ذاتية منه، والقادر على أن يُدرس لطلابه كيف يتعاملون مع أدوات ووسائل المعرفة المتوافرة، والقادر أولاً وأخيراً على أن يوجه وينصح طلابه فيصبح الرائد العلمي لهم والموجه لسلوكهم والمعين لهم على اكتشاف قدراتهم واستعداداتهم». (جلال، 1993، 30). إذن من يقوم بغرس بذرة الجودة داخل الجامعات هو الأستاذ الجامعي من خلال الاستفادة من الأرضية الخصبة التي توفرها القيادات الجامعية ، وهنا تبرز الحاجة إلى التعرف على سبل انتقاء عضو هيئة التدريس الجامعي وأفضلها، وسبل إعداده وفرص تطويره لكي نستطيع أن نواجه متطلبات الجودة وضماتها. وبالرغم من وجود لوائح تنظيمية تخص معايير اختيار أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الليبية إلا أنه في الغالب لا يتم الالتزام بها، وخاصة من قبل مسؤولي التعليم، ففي العام 2008 قام وزير التعليم العالي بتعيين المئات من أعضاء هيئة التدريس دون الرجوع إلى معايير الاختيار ، وبالرغم من أحداث التغيير الحاصل في ليبيا إلا أن الحال نفسه تكرر خلال العام 2011-2012م من قبل مسؤولين في جامعة طرابلس و جامعة عمر المختار من خلال تعيين المئات من أعضاء هيئة التدريس دون الرجوع إلى اللوائح المنظمة ،

ثالثاً : دور مكاتب الجودة في الجامعات :

لقد شاب دور مكاتب الجودة بالجامعات الكثير من اللبس من جهة وعدم القبول من جهة أخرى من قبل بعض رؤساء الجامعات، إضافة إلى سوء اختيار بعض رؤساء مكاتب الجودة بالجامعات وهذا مرجعه إلى عدم الدراية وفهم الجودة وضماتها ، ووفقاً لدليل ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي يتوجب على كل جامعة من الجامعات الليبية أن يوجد بها مكتب لضمان الجودة وتقييم الأداء يتبع مباشرة رئيس الجامعة ؛ لضمان حصوله على الدعم اللازم لتقييم أداء المؤسسة، ووضع وتفعيل خطة إستراتيجية شاملة ومحددة الأهداف والبرامج، غايتها تطوير وتحسين الأداء الأكاديمي والإداري في مجال التعليم والتعلم والبحث العلمي وخدمة المجتمع والبيئة؛ لتفعيل دورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي تقرير صادر عن مركز ضمان الجودة العام 2010م حدد أهم المعوقات والتحديات التي تواجه مكاتب الجودة في الجامعات الليبية أهمها (تقرير الزيارات الاستطلاعية 2010، 12) :-

- شح المصادر المالية وعدم تخصيص بند للإنفاق على برامج الجودة والأنشطة والفعاليات المصاحبة لها والاعتماد على تسيير مكاتب الجودة من خلال المتاح من المصادر المالية .
- ضعف الكفايات والتأهيل والإعداد لأغلب العناصر البشرية التي أوكلت إليها مهمات إدارة برامج الجودة في الجامعات والكليات وفروعها .
- عدم وجود تشريعات مفعلة ملزمة تعتبر الجودة خياراً إستراتيجياً ملزماً للجميع.

■ الصعوبة في عملية الاتصال والتواصل بين مكاتب الجودة في فروع بعض الجامعات ومكتب الجودة في مقر الجامعة الأمر الذي أسهم في هدر المصادر ، خاصة عامل الوقت باعتباره أحد أهم مصادر المنظمات العاملة ، مما ترتب عليه التأخير في إنجاز المهمات والتواضع في المنجز منها وإعاقة عملية التحسين والتطوير النوعي في عمليتي التعليم والتعلم.

- عدم وضوح تخصصات ومهام مكاتب الجودة في لوائح الجامعات .
- عدم تفويض مكاتب الجودة بالجامعات بصلاحيات كاملة للعمل من أجل التحسين .

وبشكل عام يعتبر دور مكاتب الجودة بمثابة الراعي لبذرة الجودة داخل الجامعات ، ولقد حدد التقرير الزيارات الاستطلاعية قام به المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية مجموعة من المقترحات لتحسين وتطوير آليات عمل مكاتب الجودة (تقرير الزيارات الاستطلاعية 2010، 12-13) :

- تخصيص بند في ميزانيات الجامعات للإنفاق على برامج الجودة وأنشطتها لتحسين عمليتي التعليم والتعلم ، على أن يتم الصرف منه بمعرفة مكاتب الجودة بالجامعات .
- نشر ثقافة الجودة من خلال إقامة ورش العمل والندوات والمؤتمرات .
- اختيار العناصر الفاعلة لمكاتب الجودة ممن لهم إلمام بمفهوم الجودة واعتماد مبدأ التطوير المستمر في معارف ومهارات وقدرات مديري مكاتب الجودة على مستوى الجامعات والكليات.
- الاستمرار في عقد لقاءات دورية مع مديري مكاتب الجودة بالجامعات ومركز ضمان الجودة لتقديم التقارير الدورية عن أوضاع الجامعات .
- ربط الترقيات والإجازات العلمية لأعضاء هيئة التدريس بالحضور والمشاركة في عدد من برامج وأنشطة الجودة .
- ضرورة مراجعة اللوائح التنفيذية للجامعات بحيث تتضمن مكاتب الجودة وتوضيح الجوانب الإدارية والقانونية والمالية لمكاتب الجودة بالجامعات والكليات والأقسام.

رابعاً : دور الطلبة :

لعل من أهم أهداف تطبيق الجودة وضمائها هو الارتقاء بمستوى الطلبة في جميع الجوانب الأكاديمية والفكرية والنفسية وبالتالي لابد من إشراك الطلبة في برامج الجودة وضمائها من أجل الارتقاء بالعملية التعليمية ، وقد بينت نتائج دراسة استطلاعية أجريت العام 2007م لطلبة جامعة طرابلس (الفتاح سابقاً) حول اتجاهات الطلبة كلية الآداب حول مسيرتهم الأكاديمية جملة من مشكلات التي تحول دون الارتقاء بأدائهم الأكاديمي أهمها (مرجين ، 2007 ، 44) :

- عدم توفر الكتب و المراجع.
- الاعتماد على الأسلوب التلقيني في الدراسة.
- انعدام حرية الرأي داخل المحاضرة.
- عدم حضور الندوات والمؤتمرات ذات العلاقة بالتخصص.
- انعدام التشجيع من قبل الأساتذة.
- استخدام أسلوب التهديد في الامتحانات .
- الاعتماد المنهج الدراسي على التصوير.
- عدم مواكبة مناهج التعليم الجامعي لما هو موجود في الدول المتقدمة.
- عدم تغيير بعض المناهج الدراسية الجامعية منذ سنوات.
- انعدام النشاطات الطلابية.
- السخرية والاستهزاء بالطلبة من قبل الأساتذة.
- عدم قدرة بعض الأساتذة على توصيل المعلومات بشكل جيد.
- تكرار بعض الموضوعات في أكثر من مادة.
- الغياب المتكرر لبعض الأساتذة.
- الجهل باللوائح والقوانين الدراسية.

كما حدد الطلبة في نفس الدراسة السابقة بعض المقترحات التي من شأنها أن تؤدي إلى تجويد العملية التعليمية وبالتالي الارتقاء بها أهمها:

- التزام أعضاء هيئة التدريس بمواعيد المحاضرات.
- توزيع نشرات توضح الإجراءات التي ينبغي للطلاب أن يلتزم بها.

- غرس قيم المحاور والمشاركة.
- نشر اللوائح والإعلانات داخل الأقسام.
- تعاون المسؤولين في القسم والكلية على حل مشاكل الطلبة.
- مواكب التعليم في الدول المتقدمة.
- إيجاد الجو المناسب في الامتحانات والابتعاد عن الأسلوب التهديد والتكشير في وجوه الطلبة .
- وجود لجنة خاصة تهتم بشئون الطلبة.
- تغيير طريقة التدريس الحالية (التلقين).
- عقد اجتماعات دورية مع الطلبة.
- إعادة تأهيل بعض الأساتذة.
- تطبيق اللوائح بكل جدية.
- إعادة النظر في بعض المواد لعدم الاستفادة منها بعد التخرج.
- الالتزام بمواعيد العمل بالنسبة إلى الإداريين.
- عدم إعادة بعض الموضوعات في أكثر من مقرر.
- توفير المنشورات والمجلات ذات العلاقة بالتخصص.
- إنشاء صندوق اقتراحات في كل قسم .

إن يتطلب تطبيق الجودة وضمانها في الجامعات ضرورة اشتراك الطلاب كمجموعة فاعلة في العملية التعليمية سواء تعلق ذلك بتحديد الاحتياجات أم تصميم المناهج أم طرق التعليم، وأن يكون الطالب الجامعي باحث عن المعرفة وليس متلقياً لها.

ماذا يجب أن نعمل حيال الجودة وضمانها في الجامعات الليبية ؟

يجب أن نعترف أولاً أن ما هو صالح للدول المتطورة وما هو مطبق حالياً فيها قد لا يكون ملائماً في الوضع الحالي للتعليم العالي والجامعات في ليبيا. وأنا أيضاً لا نريد نظاماً لضمان جودة غير متوفرة حالياً ولأن ما هو موجود يحتاج إلى تحسين قبل ضمانه فإننا مدعوون أولاً إلى دراسة وضع الجامعات وحال البرامج الأكاديمية ومقارنتها بمثيلاتها في دول الجوار والدول المتطورة. فالجودة تعنى أن نرى أنفسنا بشكل أفضل كما يرانا الآخرون وليس كما نرى نحن أنفسنا ، وبعد مرحلة الدراسة الذاتية تأتي مرحلة التدقيق الداخلي ومن ثم يأتي التقييم الخارجي للحصول على الاعتماد سواء أكان مؤسسياً أو برامجياً وصولاً للإبداع والتميز .

إننا نقترح على مسؤولي التعليم العالي في ليبيا المقترحات العملية التالية البعيدة عن الخيال والتصورات والرؤى الوهمية والبعيدة عن التطبيق والواقع :

● إعادة النظر في التشريعات واللوائح القائمة ذات العلاقة بالعملية التعليمية حيث يتم تأصيل الجودة وضمانها ضمن هذه التشريعات واللوائح.

● وضع معايير في اختيار القيادات الجامعية.

● التأكيد على ضرورة الالتزام بمعايير اختيار أعضاء هيئة التدريس، بمهنة التدريس يجب إلا تكون مهنة من لا مهنة له فهي في الأصل قضية يعيش لها الأستاذ الجامعي لا مهنة يكسب منها.

● ضرورة الإسراع بتفعيل مكاتب الجودة بكل الجامعات والكليات والأقسام من خلال إنشاء مجلس الجودة وتقييم الأداء على مستوى كل جامعة تكون برئاسة رئيس الجامعة وعضوية عمداء الكليات على أن يكون مدير مكتب بالجامعة المدير التنفيذي لهذا المجلس .

● إنشاء صندوق لدعم جودة التعليم بالجامعات .

● عقد ورش عمل حول أهمية الجودة .

● إدراك أن الجودة وضمانها لا يمكن أن تقوم في إطار قوالب محددة أو تقليد نماذج ناجحة لجامعات أخرى ، ولكن يمكن الاستفادة من الممارسات الجيدة وتطويعها ومواءمتها بما يتفق مع خصوصية ومتطلبات الجامعات الليبية مع التشجيع على فكر الإبداع والابتكار وبهذا نستطيع الانتقال بالجودة من الاستنابات إلى التأصيل.

● ربط البحث العلمي بخدمة المجتمع وأن تسود ثقافة البحث العلمي الصحيحة بدلاً من بحوث الترفيات وتحويل نتائج البحث العلمي إلى واقع ملموس بدلاً من مجرد أبحاث مكدسة فوق بعضها ، ولقد قامت جامعة القاهرة بإنشاء مجلة علمية عالمية وضعت معايير للنشر فيها ، وجلبت علماء مصر ووضعهم في اللجنة الاستشارية للمجلة المذكورة نذكر منهم (د. مجدي يعقوب) و (د. أحمد زويل).

● أن تضع الجامعات الليبية في حساباتها التغيرات الكبرى التي لحقت ببيئة المجتمع .

● ربط الترفيات العلمية لأعضاء هيئة التدريس ببرامج الجودة مثلما هو حاصل في عدد من الجامعات العربية ، حيث يتوجب على الأستاذ الجامعي القيام بعدد من الدورات التدريبية كشرط أساسي للترفيات إلى جانب الورقات العلمية على أن تقوم وزارة التعليم بتحديد عدد هذه الدورات ونوعيتها حسب كل درجة علمية المستهدفة.

● ضرورة وضع الخطط الإستراتيجية للجامعات وأن تكون واضحة محددة وتضع في حسابها جميع الاحتياجات التعليمية وجميع التهديدات الداخلية والتحديات الخارجية مع توفر سياسات وخطط تفصيلية محددة الأهداف تترجم تلك

الإستراتيجيات إلى واقع عملي، وهنا استوقفني موقف عندما سمعت المذيع في أحد مباريات لعبة كرة القدم يقول بأن مدرب الفريق قام بتغيير خطته، لأن الخطة الأولى لم تنجح في تحقيق الأهداف ، وقلت في نفسي لماذا لا يكون لدينا خطط جاهزة وتكون معروفة لكل المسؤولين في الجامعات مثلما هي معروفة لدى مدربين كرة القدم؟ حيث يقوم الخبراء بإعداد عدد من الخطط الإستراتيجية تكون لها تسميات معروفة مثل خطة تعليمية ،خطة بحثية ،خطة تعليمية بحثية ...إلخ، وتكون هذه الخطط مرنة بحيث تستطيع أن تستوعب كل الجامعات وتلاءم ظروفها كما يمكن للجامعات أن تضع لمساتها واحتياجاتها الخاصة بها في هذه الخطط.

● إدراك أن عملية التغيير أو التحوّل لا يمكن أن تقوم في إطار قوالب محددة أو تقليد نماذج ناجحة لجامعات في دول ما، ولكن ذلك يتطلب الاستفادة من الممارسات الجيدة وتطويعها ومواءمتها بما يتفق مع خصوصية متطلبات البيئة والمجتمع مع التشجيع على فكر الإبداع والابتكار.

● أن توضع هذه السياسات والخطط للمراجعة والتحديث باستمرار من أجل مواكبة التطور والتحديات التي تواجه التعليم الجامعي.

● الارتقاء بالهيئة التعليمية من خلال ديمومة تطوير التنمية المهنية.

● العمل على تأصيل ثقافة المكافأة والتقدير داخل الجامعات سواء للطلبة أم أعضاء هيئة التدريس أو الإداريين والفنيين.

● ضرورة تطوير المناهج وما تضمّه من مقررات دراسية، والاستفادة من المستجدات الحديثة في أساليب التعليم والتعلّم والإرشاد والتوجيه مع الاستفادة من التقنيات الحديثة المدعّمة لذلك.

وأخيراً نختم هذه المقالة بعدة أسئلة وربما هي تحديات نأمل الوقوف عندها :-

● هل مسؤولون في التعليم العالي والقيادات الجامعية مؤمنون بأهمية الجودة وضمانها وأنها تتيح للجامعات قدراً من الارتقاء ؟ ويأتى هذا التساؤل بعدما تحدث بعض المسؤولين في التعليم العالي عن نظرتهم اتجاه بعض القضايا الأكاديمية والبحثية والتي تتم عن عدم القناعة بأهمية الجودة وضمانها !

● هل تستطيع الجامعات مواكبة معايير ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي ؟

● هل الجامعات قادرة على إيجاد نظام بحثي جديد ، تتوافر فيه الأجواء الصحية لبروز وظهور العلماء الحقيقيين وليس مجرد الساعين إلى الحصول على درجات علمية على الورق ببحوث مكررة ومنقولة ؟

● هل البحث العلمي في الجامعات موجه نحو معالجة المشاكل المجتمعية ومتوافق مع متطلبات التنمية ؟

● هل يمكننا تطوير جامعات كي تسهم في تخريج كوادر قادرة على التفكير النقدي الإبداعي لا ذهنية العنونة والحفظ ، والتكرار والاستظهار ؟

● هل يؤمن الأستاذ الجامعي نفسه بضرورة التغيير والخروج من دائرة التعليم إلى رحاب الفكر والإبداع في العلم والتعليم والبحث والتطوير على حد سواء ؟

● هل نستطيع إعادة صياغة العلاقة بين الجامعة والمجتمع لكي تأخذ دورها الفاعل والمنشود في إحداث التغيير في المجتمع وتنميته ؟

● كيف يمكن للجامعات الانفتاح على الأحداث والتطورات التي تجري في المجتمع، والمشاركة فيها؟

● وبالنظر إلى الحالة التنموية الراهنة لمجتمعنا وتنوع تحديات التنمية وإشكالاتها ، هل يصبح من المقبول علمياً واجتماعياً، تباطؤ الجامعة أو تهاونها في القيام بدورها نحو المجتمع وخدمة قضاياها ؟

● هل الموازنة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات التنمية واحتياجات سوق العمل ممكنة ؟

● ما هي فرص العمل المتاحة في سوق العمل المحلي حتى يتم توفير الخريج المدرب للاستفادة منه ؟

" نختم بهذه التساؤلات أو التحديات والتي لا تحتاج إلى إجابة بل وقفة وتدبر مع الذات لضمان جودة جامعاتنا "

مراجع :

1. محمد فاضل الجمالي : خبرات وآراء فى الدراسة الجامعية ، مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية ، دار سعاد الصباح ، مطبعة سجل العرب ، القاهرة ، 1993.
2. دليل ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي 2008م ، منشورات المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية، طرابلس - ليبيا 2008م .
3. تقرير الزيارات الاستطلاعية للجامعات الليبية 2010م ، منشورات المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية، طرابلس - ليبيا 2010م .
4. مالك بن نبي ، بين الرشاد والتهيه، دار الفكر ، دمشق - سوريا ط 6 ، 2006م.
5. عبد الفتاح جلال، تجديد العملية التعليمية في جامعة المستقبل، مجلة العلوم التربوية، المجلد الأول، العدد الأول، يصدرها معهد الدراسات التربوية بجامعة القاهرة 1993م .